تحليل

السلام والأمن

تقييم الاحتياجات للتعافي وإعادة التأهيل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

عبد الرزاق الغرباوي

أيار 2025

إن الحرب الدائرة في قطاع غزة تتسبب في أضرار جسيمة في البنية التحتية وتؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ولذا، فإن عملية إعادة الإعمار تتطلب فهمًا للسياق المحلي، وللاحتياجات الفورية، وللأولويات على المدى الطويل.

يجب إيلاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية الفورية. ومن الممكن إجراء تقييم نهائي للاحتياجات بعد انتهاء الحرب، بقيادة مؤسسات الأمم المتحدة وبدعم من الجهات المحلية والدولية ذات الصلة.

ينبغي لجهود إعادة الإعمار أن تمهد الطريق أمام قطاع غزة لكي يكون أكثر ازدهاراً وأكثر قدرة على الصمود، وذلك من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والاستفادة من المقاربات والمبادرات المجتمعية، والشراكات الدولية.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

تقييم الاحتياجات للتعافي وإعادة التأهيل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

إن عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة تتطلب نهجاً متعدد الجوانب، بحيث يعمل ذلك النهج على معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية، مع إرساء الأسس السليمة للتنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، يجب إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية العاجلة. ومن أجل إنجاح هذه الجهود، لا بد من توفر الدعم الدولي، ومن إبداء التعاون من قبل إسرائيل من أجل تخفيف القيود المفروضة، بالإضافة إلى إرساء التعاون المتين بين المنظمات العاملة في المجال الإنساني. وبرغم ذلك، فإن إجراء تقييم شامل ومتكامل للاحتياجات لن يصبح متاحاً إلا بعد انتهاء الحرب.

إن ثمّة جملة من التحديات التي تعمل على إعاقة عمليات تقييم الاحتياجات. تتمثل تلك التحديات بشكل أساسي في تعطُّل الهيئات الحكومية وقوات الأمن ذات العلاقة، واستمرار وجود مخلفات حربية متفجرة، وتفاقم المخاطر الصحية، وفقدان وثائق الملكية من قبل حامليها، بالإضافة إلى الصراعات الأهلية في القطاع. وعليه، يمكننا إجراء عملية التقييم وفقًا لمعايير اسفير (Sphere stand-ards)، والتي توفر مجموعة من المبادئ، بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعايير في عدد من المجالات الرئيسية للاستجابة الإنسانية. ويمكن للقوى البشرية المتوافرة أن تقود هذه العملية، بفضل وجود مجموعة واسعة من الموظفين المحليين ذوي الخبرة، إلى جانب ضرورة تظافر الدعم الدولي حتى يتسنّى إعادة بناء الهياكل الحكومية. وبالتالي تتطلب جهود التعافي استراتيجيات مصممة خصيصًا للبنية التحتية، والإسكان، والخدمات الصحية، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة لسكان قطاع غزة.

تشمل الجهات المعنية الرئيسية -إلى جانب وكالات الأمم المتحدة-، كُلّاً من المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الدول المانحة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص. وتتمثل الخطوات الأساسية الهادفة إلى إعادة التأهيل، في الإغاثة الإنسانية الفورية، وإعادة تأهيل البنية التحتية -مع التركيز على الخدمات الأساسية-، والتعافي الاقتصادي، وبناء القدرات المجتمعية من خلال إشراك المجالس المحلية وتعزيز الحكم المحلي، فضلاً عن إعادة الإعمار المستدام من خلال تبني نهج "إعادة البناء بشكل أفضل".

للمزيد من المعلومات:
https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

تقييم الاحتياجات للتعافي وإعادة التأهيل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بالتعاون مع
Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for International and Security Affairs

محتوى

1	المقدمة	2
2	تحديد الأولويات المتعلقة بالتدخلات الضرورية	4
3	أولويات التعافي وإعادة الإعمار	7
4	الجهات الفاعلة الرئيسية والخطوات الرئيسية لإعادة التأهيل	8
5	تقييم الاحتياجات	11
6	توصيات	17
	مراجع	18

1
المقدمة

قطاع غزة هو شريط ضيق من الأرض يمتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال من الحدود المصرية. ويغطي القطاع مساحة تبلغ حوالي 45 كيلومترًا طولاً، ويتراوح عرضه بين 6 و12 كيلومترًا. وتبلغ مساحة القطاع الإجمالية حوالي 360 كيلومترًا مربعًا.

يفيد تقرير تقييم المباني المتضررة الذي تم إعداده من قبل مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) بالاستناد إلى صور الأقمار الصناعية الملتقطة في 6 يوليو 2024، وإلى مخططات المباني المحدثة لشهر مايو 2023، إلى أن حوالي 151,265 مبنىً في قطاع غزة قد تأثرت بسبب الحرب. لقد تم تدمير 30% من تلك المباني بشكل كلي، كما تعرض 12٪ منها لأضرار شديدة، في حين تعرض 36% منها لأضرار متوسطة، بالإضافة إلى احتمالية كون 20% من تلك المباني قد تعرضت إلى أضرار مختلفة، مما يمثل حوالي 63٪ من إجمالي المباني في المنطقة. كما أن إجمالي الحطام الناتج عن الحرب قد بلغ حوالي 41,946,018 طنًا بحلول 6 يوليو 2024. بناء على ما سبق، بات تأثير الحرب على البنية التحتية المدنية أمراً جليّاً، حيث يظهر ذلك من خلال الضرر الجسيم الذي طال آلاف المنازل والمرافق الأساسية في القطاع (UNITAR 2024).

ونتيجة لذلك، بات حوالي 1.2 مليون شخص بلا سكن آمن أو ملائم، ما جعلهم في حاجة ماسة إلى تأمين مأوى طارئ، إلى توفير المساعدة من أجل إعادة تأهيل واسترداد مساكنهم. علاوةً على ذلك، نزح العديد من الأفراد من المباني غير المتضررة بشكل مؤقت، وذلك خشية الغارات الجوية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على مناطقهم، وهروباً من عدم توفر الخدمات المختلفة. على الصعيد ذاته، أصدرت السلطات الإسرائيلية كذلك أوامر إخلاء جديدة للسكان، حتى ضمن ما يسمى "المنطقة الإنسانية". وتحت وطأة الخوف، وجدت الأسر الغزيّة نفسها بلا مأوى لكي تلجأ إليه، ما تسبب بتواصل الكابوس المرعب من الموت والمار لدى تلك الأسر." . وفي هذا الصدد، أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى وجود 1.9 مليون نازح نزوحاً داخلياً في قطاع غزة، أي بواقع 85% من السكان تقريباً (UNRWA 2024).

وكما هو موضح في الجدول 1، فقد تم تدمير نحو 46200 مبنى بشكل كلي، كما تم إلحاق أضرار بالغة بحوالي 18400 مبنى، في حين تم إلحاق أضرار متوسطة بنحو 56000 مبنى أخرى. وتمثل تلك النسب أكثر من 50% من إجمالي المباني في قطاع غزة. وتجدر الإشارة، إلى أن تلك الأرقام سرعان ما تشهد تغيراً مستمراً، حيث يعزى ذلك إلى شدة القصف والغارات الجوية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي بصورة مستمرة

لقد عانى قطاع غزة -الذي يقطنه أكثر من مليوني فلسطيني- من العديد من على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد أدت الأعمال العدائية المستمرة على مدار العامين الحالي والسابق، إلى إلحاق أضرار جسيمة في لبنية التحتية للقطاع وإلى تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة.

إن عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة تشكل تحديًا متعدد الجوانب، كما تتطلب فهمًا شاملاً للسياق المحلي وللاحتياجات

جدول ١
تقييم شامل للأضرار في قطاع غزة

نوع الموقع المستهدف	تدمير كامل	أضرار جسيمة	أضرار متوسطة
مسجد	174	125	90
مستشفى	39	40	123
مدرسة / جامعة	176	190	438
منشأة لمعالجة مياه الصرف الصحي	4	7	9
مبان أخرى (عامة غير محددة)	45,608	17,988	55,096
منشأة صناعية	160	87	131
كنيسة	0	0	2
تجاري	27	12	33
سياحي	35	29	32

Source: UNOSAT (2024)

الفوريـة، وللأولويـات المختلفـة علـى المـدى الطويـل. وضمـن هـذا الإطـار، تبحـث هـذه الورقـة فـي الأبعـاد المختلفـة المتعلقـة بعمليـة إعـادة الإعمـار فـي قطـاع غـزة، مـع التركيـز علـى احتياجـات السـكان، والأولويـات التـي حددهـا المختصـون والفاعلـون ذوو العلاقـة، بالإضافـة إلـى أبـرز المنهجيـات الفاعلـة المتبعـة فـي عمليـات إعـادة الإعمـار.

2
تحديد الأولويات المتعلقة بالتدخلات الضرورية

يكشف تقرير تقييم الأضرار المؤقتة لقطاع غزة (2024World Bank) الذي أصدرته الأمم المتحدة في أواخر مارس 2024، التأثير المدمر للحرب على سكان قطاع غزة. وبحسب التقرير المذكور، فإن أكثر من نصف السكان في القطاع باتوا على شفا المجاعة، حيث يعاني معظم سكان القطاع من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية. هذا ناهيك عن نزوح أكثر من مليون شخص، أي بواقع 75% من السكان، والذين أصبحوا في غالبيتهم بلا مأوى. أمّا الأحداث المتتابعة والمتسارعة التي باتت تعصف بالقطاع، فقد كان لها بالغ الأثر على الصحة البدنية والعقلية للفئات الأكثر هشاشة في القطاع، كالنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. فعلى سبيل المثال، أصبح يواجه الأطفال الأصغر سنّا معوقات متعلقة بالنمو، والتي من الممكن ي أن يمتد تأثيرها لمدى الحياة.

على الرغم من أن الدمار المادي طال جميع القطاعات الاقتصادية في القطاع، إلا أن المباني السكنية والمراكز الآهلة بالسكان قد حظيت بالنصيب الأكبر من ذلك الدمار. فحتى نهاية شهر يناير 2024 فقط، بلغت قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية المبنية في قطاع غزة نحو 18.5 مليار دولار أميركي، وهو ما يعادل 97% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2022. ومن الجدير بالذكر، أن أكثر من أربعة أخماس الأضرار تتركز في المباني السكنية (أي بواقع 72% من إجمالي المباني)، وفي قطاعات التجارة، والصناعة، والخدمات (أي بواقع 9% من إجمالي المباني). وتشير التقديرات، إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للخدمات الحيوية الأخرى، مثل التعليم، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة، والصحة، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والخدمات البلدية، والنقل، قد بلغت 19% من إجمالي أضرار البنية التحتية للقطاعات الأخرى. وتجدر الإشارة، إلى أن حوالي 80% من إجمالي الأضرار المشار إليها حدثت في كل من محافظة غزة، والشمال، وخان يونس.

ولا بد من الإشارة، إلى أن التقرير المشار إليه أعلاه، تم إعداده قبل العملية البرية التي شنتها إسرائيل في رفح، والتي تعرضت لأضرار جسيمة خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي لاحظة ذات صلة، من المتوقع أن ترتفع الأرقام الإجمالية للأضرار بنسبة 20% على الأقل، بسبب عمليات التدمير المتواصلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ويبين الجدول رقم 2 حجم الأضرار في كل قطاع من القطاعات

وبناء على ما سبق توضيحه، فإن الأولويات الرئيسية تتلخص بالنقاط التالية:

الجدول 2
الأضرار المقدرة من حيث القيمة النقدية، بحسب كل قطاع (بالدولار الأمريكي)

القطاع	القيمة / بالدولار الأمريكي
الإسكان	13,298,711,000
التجارة والصناعة والخدمات	1,655,486,000
الزراعة	628,780,000
الصحة	553,666,000
المياه والصرف الصحي والنظافة	502,711,000
البيئة	411,300,000
النقل	357,972,000
التعليم	341,240,000
التراث الثقافي	319,397,000
الطاقة	278,522,000
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	90,225,000
الخدمات البلدية	19,647,000
التمويل	8,174,000
المجموع	18,465,831,000

Source: World Bank 2024

الاحتياجات الإنسانية العاجلة

– **الأمـن الغذائـي:** يعـد ضمـان الوصـول إلـى الغـذاء أمـرًا بالـغ الأهمية. فوفقًا للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، الصادر في 15 مارس 2024، فإن 95% من سكان قطاع غزة قد صنفوا ضمن المرحلة الثالثة وما فوق من انعدام الأمن الغذائي، وإن 39% منهم قد صنفوا ضمن المرحلة الرابعة، في حين أن 30% منهم تم تصنيفهم ضمن الرحلة الخامسة، وهي المرحلة ذات المستويات الكارثية (IPC 2024). يعني ذلك، بأن 69% على الأقل من السكان في القطاع باتوا يواجهون خطر المجاعة. وعليه، فإن التدخلات الطارئة يجب أن تشمل بالأساس على مساعدات غذائية، وعلى دعم فوري للإنتاج الغذائي المحلي وللأسواق المحلية، وذلك عبر توفير الدعمين الزراعي والمادي بغية تنشيط الأسواق المحلية.

- **المـأوى والسـكن:** لقد أدت الحرب الدائرة في القطاع كذلك إلى تدمير عشرات الآلاف من المنازل، مما أدى إلى تشريد عدد هائل من الأسر الغزيّة. وعليه، فإن ثمّة حاجة ملحة إلى تظافر الجهود العاجلة من أجل توفير المأوى المؤقت أولاً، تمهيداً للانتقال نحو إيجاد حلول دائمة لمشكلة السكن. انطلاقاً من هنا، فإن مسألة توفير مأوى متنقل مؤقت هو أمر غاية في الأهمية لضمان إيواء النازحين الذين فقدوا منازلهم أو الذي تعرضت مناطق سكناهم لأضرار شديدة. كما أن إعادة إصلاح الأضرار الطفيفة التي طالت الوحدات السكنية، من شأنه أن يسهم في حل جزء لا بأس به من مشكلة المأوى والإسكان للنازحين المتضررين.

– **الرعايـة الصحيـة:** لقد طالت الأضرار الجسيمة عدداً هائلاً من المستشفيات والعيادات الصحية، مما أدى إلى الحد من إمكانية وصول المواطنين إلى الخدمات الطبية الأساسية. ولذا، فإن إعادة بناء البنية التحتية لمرافق لرعاية الصحية، وضمان توريد المعدات الطبية والأدوية اللازمة، وحماية سلاسل التوريد الخاصة بها، يعتبر أمراً بالغ الأهمية.

كما أن المعالجة العاجلة للأزمة الصحية، وضمان تشغيل المرافق الصحية، وإنشاء الخدمات الطبية الطارئة لاستقبال الحالات الحرجة كالحمل والصدمات النفسية، بالإضافة إلى توفير الأجهزة والمعدات اللازمة، يعتبر كذلك أمراً غاية في الأهمية، ولا سيما مع الأخذ بعين الاعتبار العدد الهائل من الجرحى والمصابين (OCHA 2024).

– **المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية:** أدى الضرر الذي لحق بمرافق المياه والصرف الصحي إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عبر المياه. من هنا، فإن ضمان الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي المناسب أمر لا غنى عنه للصحة العامة. كما أن إصلاح وتحديث أنظمة المياه والصرف الصحي، من أجل توفير المياه النظيفة ومنع تفشي الأمراض، فضلاً عن معالجة النقص الحاد في الوقود الذي يعيق ضخ المياه وخدمات الصرف الصحي، هو أيضاً أمر بالغ الأهمية (OCHA 2024).

تدابير الحماية والاستجابة للنوع الاجتماعي

– **حمايـة الطفـل والتعليـم:** تنفيذ أنشطة ترفيهية وتعليمية لدعم الصحة النفسية والتعليم للأطفال، وإنشاء مساحات تعليمية مؤقتة، وتقديم الدعم النفسي (UNICEF 2024).

– **التعليـم:** على غرار المنشآت الأخرى، تعرضت المدارس كذلك للاستهداف، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية لآلاف الأطفال. لذا، فإن إعادة تأهيل المرافق التعليمية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين هي من الأولويات العاجلة.

التعافي الاقتصادي وتوفير سبل العيش الكريمة

– **خلـق فـرص عمـل وتعزيـز الدعـم الاقتصـادي:** يجب إطلاق برامج تشغيل طارئة لتوفير الدخل الفوري لمن فقدوا أعمالهم، بالإضافة الى دعم الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال المنح ونظام إعانات الأجور، بالإضافة إلى الاستثمار في التدريب المهني لبناء المهارات اللازمة للتوظيف على المدى الطويل (UN Geneva 2024).
- إعادة بناء البنية التحتية: لا بد من إعطاء الأولوية لإصلاح المساكن، والمدارس، ومرافق الرعاية الصحية والتعلمية. فضلاً عن تبني منهجية „إعادة البناء بشكل أفضل"، لضمان مرونة البنية التحتية واستدامة البيئية.

الحوكمة والتنسيق

– **تعزيز القدرة على الوصول في المجال الإنساني:** في هذا الإطار، لا بد من ضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على الحدود، وضمان المرور الآمن للعاملين في المجالات اللوجستية والإغاثية.

– **السياسـة والحوكمـة:** من الضروري في هاذ الجانب تعزيز هياكل الحكم المحلي، وإشراك المجتمع الدولي في دعم عملية السلام المستدامة، والتي تشمل الحل السياسي للصراع، بالإضافة إلى توثيق التعاون الاقتصادي في المنطقة.
إن معالجة تلك الأولويات بشكل فعال، من شأنه أن يساعد في إرساء الاستقرار في قطاع غزة، كما من شأنه تمهيد الطريق في سبيل الوصول للتعافي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، فإن تظافر الدعم الدولي، وإبداء التعاون من قبل إسرائيل من أجل تخفيف القيود المفروضة، بالإضافة إلى إرساء التعاون المتين بين المنظمات الدولية والامنية الإنسانية، تعتبر جلّها أمور ضرورية لنجاح تلبية الاجتياحات الانسانية العاجلة.

3

الأولويات المتعلقة بالتعافي وإعادة الإعمار

يتم تحديد الأولويات المتعلقة بإعادة الإعمار، من خلال الاحتياجات الفورية وأهداف التنمية على المدى الطويل، على النحو التالي:

- إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية: إن إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك شبكات المياه، والصرف الصحي، والطرق، والكهرباء والاتصالات، هو أمر غاية في الأهمية لضمان استمرارية عمل المجتمع والاقتصاد.

- الانعاش الاقتصادي: إن خلق فرص عمل، وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والممارسات الزراعية المستدامة، تعتبر كلّها أموراً ضرورية لإرساء دعائم الاستقرار على المدى الطويل.

– الحوكمة وتمكين المؤسسات: إن تعزيز قدرة هياكل ومؤسسات الحكم المحلي على إدارة عمليات إعادة الإعمار بشكل فعال وشفاف، هو كذلك أمر أساسي في نجاح جهود إعادة الإعمار

– التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود: إن تقوية أوصار التماسك الاجتماعي، وتعزيز القدرة على والصمود، من خلال تصميم وإعداد البرامج المجتمعية ودعم الصحة العقلية، يمكن أن يساعد في إعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي الممزق بسبب الحرب.

المعارف والمنهجيات المتبعة

لقد تم اعتماد عدة منهجيات لمعالجة الاحتياجات المتعلقة بعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، على النحو التالي:

– المنهجيات القائمة على أساس مجتمعي: إن إشراك المجتمع المحلي في عملية إعادة الإعمار، من شأنه ضمان أن تكون التدخلات ذات صلة بالسياق المعمول به ومستدامة. وهذا يشمل بالطبع إشراك المجتمع المحلي بالتخطيط التشاركي وعمليات صنع القرار.

– المساعدات الدولية والشراكات: تلعب المنظمات الدولية والدول المانحة دوراً هاماً في توفير المساعدات المالية، والخبرة الفنية، والدعم اللوجستي. لذا، فمن الضروري تنسيق الجهود لتجنب التكرار، ولضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

– الابتكار والتكنولوجيا: إن الاستفادة من التكنولوجيات والمنهجيات المبتكرة، مثل رسم الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية بهدف تقييم الأضرار، واستخدام الطاقة البديلة لتوليد الكهرباء، من شأنها أن تعزز كفاءة واستدامة جهود إعادة الإعمار.

– المناصرة الهادفة إلى تغيير السياسات: إن المناصرة الهادفة إلى تغيير السياسات على المستويين الوطني والدولي، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع وضمان إرساء أواصر السلام والاستقرار على المدى الطويل، يعتبر أمراً غاية في الأهمية.

4

الجهات الفاعلة الرئيسية والخطوات الأساسية لإعادة التأهيل

الجهات الفاعلة الرئيسية

إن تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الاختصاص، بالإضافة إلى تحديد الشركاء الرئيسيين، هو أمر ضروري للنجاح في إعداد الخطة المتعلقة بتقييم الأضرار والتعافي في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب. وتتلخص أبرز الجهات الفاعلة، وأصحاب المصالح، والشركاء ذوو العلاقة بعملية إعادة الإعمار، فيما يلي:

1. الحكومة والسلطات المحلية.
- السلطة الفلسطينية والحكومة المحلية.
- البلديات والمجالس المحلية.

2. المنظمات الدولية.
- وكالات الأمم المتحدة.
  › وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).
  › برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
  › مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).
  › منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF).
  › منظمة الصحة العالمية (WHO).
  › برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP).
  › منظمة الأغذية والزراعة (FAO).
- البنك الدولي.

3. الوكالات والدول المانحة.
– الاتحاد الأوروبي (EU)، مكتب المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO).
- البنك الإسلامي للتنمية (IsDB).
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- وزارة التنمية الدولية (DFID) بالمملكة المتحدة.
- دول مانحة أخرى (على سبيل المثال، الكويت، وقطر،والإمارات العربية المتحدة، وفرنسا، واليابان، وكندا، والنرويج).

4. المنظمات غير الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية المحلية.
- المنظمات غير الحكومية الدولية (على سبيل المثال، الصليب الأحمر، أطباء بلا حدود، أنقذوا الأطفال، أوكسفام، المجلس النرويجي للاجئين، هيومانيتي إنكلوجن، ميرسي كوربس، إلخ..).

5. القطاع الخاص.
- شركات البناء واتحاد المقاولين الفلسطينيين.
- غرفة تجارة وصناعة غزة.
- الشركات الخدماتية (المياه والكهرباء) (مصلحة مياه بلديات الساحل، شركة توزيع كهرباء محافظات غزة).
- شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6. المؤسسات الأهلية.
- مجموعات وقيادات المجتمع المحلي.
- المنظمات الدينية والمؤسسات المجتمعية.

7. المؤسسات التعليمية والبحثية.
- الجامعات المحلية ومراكز البحوث.
- المؤسسات الأكاديمية الدولية.

8. المؤسسات المالية.
- البنوك المحلية ومؤسسات التمويل الصغيرة.
- المؤسسات المالية الدولية.

9. وسائل الإعلام.
- وسائل الإعلام المحلية والدولية.

10. المجتمع المدني.
- المؤسسات العاملة في مجال الصحة العامة.
- منظمات حقوق الإنسان.
- الجماعات والمنظمات البيئية.

11. الوكالات المتخصصة.
- منظمة العمل الدولية.
- المنظمة الدولية للهجرة.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

الأدوار والمساهمات

– الحكومة والسلطات المحلية: قيادة وتنسيق جهود التعافي، وتسهيل الخدمات اللوجستية، وضمان الأمن والامتثال للأنظمة.

– المنظمات الدولية: تقديم الخبرة الفنية، والتمويل، ودعم تنفيذ المشاريع المختلفة.

– الوكالات المتخصصة والدول المانحة: تقديم الدعم المالي، وتوفير المساعدة الفنية، والمساعدات الإنسانية.

– المنظمات غير الحكومية: إعداد وتنفيذ المشاريع على الأرض، وتوفير خدمات الطوارئ، ودعم مبادرات التعافي المجتمعية.
– القطاع الخاص: المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، والاستثمار في تطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل.

– المؤسسات الأهلية: حشد المشاركة المجتمعية، وتقديم رؤى

محلية، ودعم المبادرات الشعبية.

ـ المؤسسات التعليمية والبحثية: إجراء البحوث، وتوفير برامج التدريب وبناء القدرات.

ـ المؤسسات المالية: تسهيل المعاملات المالية، وتوفير القروض والمنح، ودعم التعافي الاقتصادي.

– وسائل الإعلام: رفع مستوى الوعي، ونشر المعلومات، وضمان الشفافية والمساءلة.

ـ المجتمع المدني: الدفاع عن حقوق واحتياجات السكان المتضررين، ورصد مدى التقدم المُحرز، ومحاسبة الجهات ذات العلاقة.

ـ الوكالات المتخصصة: تقديم الخبرة والدعم الفني في قطاعات محددة، مثل العمل، والهجرة، والصحة.

بالإضافة إلى ما سبق، تلعب تلك الجهات دوراً أساسياً في عمليات تقييم الأضرار، والتخطيط لعملية التعافي، وتعبئة الموارد، وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، والتنمية في قطاع غزة.

الخطوات الأساسية لإعادة التأهيل

تعتبر عملية إعادة التأهيل جسراً هاماً في سبيل العبور إلى التعافي المبكر وإلى إعادة الإعمار، بسبب اعتماد عمليات إعادة التأهيل على تنفيذ إجراءات استراتيجية تهدف إلى إرساء دعائم الاستقرار، ووضع الأسس المتينة للتنمية المستدامة. تمثل النقاط التالية أبرز الآليات واجبة الاتباع في إطار عملية إعادة التأهيل:

1. الإغاثة الفورية وإرساء دعائم الاستقرار.

– توفير الاحتياجات الأساسية: لا بد من ضمان الوصول الفوري إلى الغذاء، والمياه، والمأوى، والرعاية الصحية، لتحقيق الاستقرار للسكان المتضررين.

– استعادة الخدمات الأساسية: يتوجب استعادة الخدمات الأساسية بشكل سريع، بما يشمل الكهرباء، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، والخدمات الصحية، لمنع المزيد من التدهور في الظروف المعيشية.

– إزالة الأنقاض: يجب البدء في إزالة الأنقاض لتمكين الوصول الآمن إلى الأراضي، واستخدامها في جهود إعادة الإعمار.

2. التقييم والتخطيط.

– إجراء تقييمات شاملة ومفصّلة: لا بد هنا، من إجراء تقييمات شاملة للأضرار التي طالت جميع القطاعات، لاستيعاب الحجم الكامل للاحتياجات، ولإعطاء الأولوية للتدخلات الأكثر إلحاحاً.

– إشراك الجهات ذات العلاقة: يتعيّن كذلك إشراك المجتمعات المحلية، والجهات الرسمية، والشركاء الدوليين، في عمليات التخطيط، لضمان إعداد وتنفيذ استراتيجيات شاملة وملائمة للسياق الفلسطيني.

– وضع خطة استراتيجية: من الواجب أيضاً إعداد خطة شاملة للتعافي، بحيث تعمل تلك الخطة على الموائمة بين الأهداف قصيرة المدى لعملية إعادة الإعمار مع الأهداف طويلة المدى.

3. الحلول المؤقتة والانتقالية.

– المساكن والمرافق المؤقتة: لا بد من إنشاء مساكن، ومدارس، ومرافق صحية مؤقتة، لدعم السكان المتضررين، حتى يتسنى إعادة بناء المباني والهياكل الدائمة من جديد.

– برامج التشغيل الطارئة: من الأهمية بمكان، تنفيذ ما يعرف ب "برامج النقد مقابل العمل"، وغيرها من فرص العمل المؤقتة، لتحفيز الاقتصاد المحلي وتوفير سبل العيش الكريمة.

4. بناء القدرات وتمكين المؤسسات.

– تدريب القوى العاملة المحلية: من أبرز الخطوات الواجب اتباعها في هذا الإطار، هو توفير التدريب للعمال المحليين في قطاعات البناء، والرعاية الصحية، وغيرها من القطاعات الأساسية، لبناء القدرات المحلية الضرورية لنجاح جهود التعافي.

– تمكين المؤسسات المحلية: ويُقصد بذلك، العمل على تمكين وتعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات المحلية على إدارة جهود التعافي، واستدامتها بشكل فعال.

5. التعافي الاقتصادي وتوفير سبل العيش الكريمة .

– خلق فرص العمل وتوفير سبل العيش الكريمة: حيث يتطلب ذلك، تنفيذ برامج لخلق فرص العمل، ودعم الشركات الصغيرة، مع التركيز على النساء والشباب كفئات مستهدفة أساسية. ويمكن أن تشتمل تلك البرامج على توفير منح صغيرة، وتدريبات تتعلق بتعزيز المهارات، بالإضافة إلى المبادرات التي تسهل من الوصول إلى السوق.

– إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية: وذلك من خلال إعادة بناء المرافق التجارية والصناعية، لتحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

6. المشاركة المجتمعية والتماسك الاجتماعي.

– إشراك المجتمعات المحلية: عن طريق إشراك المؤسسات الأهلية في عمليات صنع القرار، لضمان تلبية احتياجات تلك المؤسسات وتفضيلاتها.

– تعزيز التماسك الاجتماعي: حيث يتأتّى ذلك من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة التأثيرات النفسية والاجتماعية للحرب، كجزء من دعم جهود التعافي الشامل.

المعوقات والاعتبارات الأخرى

1. السياق والاحتياجات المحلية.
من أجل ضمان عملية إعادة الاعتبار، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مراعاة السياق المحلي، بما يشتمل عليه ذلك السياق من احتياجات، ومن خصوصيات تتعلق بالثقافة والأعراف المعمول بها. وعليه، فإن إهمال ذلك السياق ومحاولة فرض حلول خارجية، كالمناهج الدراسية التي لا تتماشى مع التطلعات الوطنية الفلسطينية، أو تتعارض مع الموروث الثقافي والديني، قد يؤدي بالنتيجة إلى نتائج سلبية غير متوقعة، وإلى رفض قاطع من قبل المجتمع الفلسطيني.

2. الاستجابة السريعة.
يمكن لتسريع عمليات الإغاثة، ولبدء جهود إعادة التأهيل على وجه السرعة ودون أية تأخير، أن تقلل من معاناة السكان، مما يساهم بالنتيجة في تسريع عملية التعافي الشامل.

3. التنسيق متعدد الأبعاد.
إن تنسيق الجهود بين مختلف الجهات ذات العلاقة وصناع القرار، من شأنه أن يساعد في تقليل تكرار الجهود، وإهدار الموارد، وانعدام الكفاءة، كما أنّ من شأن ذلك أن يحفز التنفيذ السريع لخطط التعافي.

4. التركيز على المدى البعيد.
لا بد لإجراءات الإغاثة المعمول بها على المدى القصير، أن تتلاءم بشكل واضح ب مع هداف التعافي والتنمية على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، يجب على عمليات إعادة التأهيل الآنيّة أن تقوم بتعبيد الطريق أمام عمليات إعادة الإعمار المستدام مستقبلاً

5. التركيز على السكان في المقام الأول وإعطاء الأولوية للفئات الهشّة .
في جميع الأعمال المتعلقة في تخطيط وتنفيذ عملية إعادة التأهيل، يجب أن يحظى السكان بالجانب الأكبر من الاهتمام، مع أهمية التركيز على احتياجات الفئات الهشة والضعيفة، بما في ذلك النساء، والأطفال، وكبار السن، بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

5
تقييم الاحتياجات

أدى الدمار الذي حل بقطاع غزة إلى خلق احتياجات إنسانية هائلة، والتي اشتملت بدورها على كافة جوانب الحياة، وأثرت على معظم القطاعات. وعلى الرغم م الجهود المضنية التي يقوم بها الخبراء حالياً من أجل حصر وتقييم الأضرار، إلا أنه من غير الممكن إجراء تقييم نهائي إلا بعد انتهاء الحرب، ولا سيما مع التأثر الكبير لجميع مناحي الحياة بتلك الأضرار الناجمة عن الحرب. ولذا، فلا بد في هذه المرحلة من التركيز على جهود التخطيط للاستجابة السريعة، ولا سيما على الصعيد الإنساني، والشروع في تنفيذ خطط الاستجابة السريعة في اليوم التالي لانتهاء الحرب.

المعيار الأساسي للعمل الإنساني بشأن الجودة والمساءلة (CHS)

يستند المعيار الأساسي للعمل الإنساني بشأن الجودة والمساءلة (CHS) على معايير اسفير **(Sphere Standards)**، حيث يركز المعياران على جودة وفعالية الاستجابات الإنسانية. معايير اسفير تشمل مجموعة من المبادئ وحداً أدنى من المعايير التي تتعلق بالاستجابة الإنسانية، وهي مصممة لتعزيز جودة المساعدات المقدمة، وضمان كرامة الأشخاص المتضررين من الكوارث. ترشد هذه المعايير المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدات الفعالة والخاضعة للمساءلة، وفي ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى مراعاة حقوق المتضررين من الأزمات. وتكرس تلك المعايير بشكل أساسي المبادئ التالية:

– **مبدأ الإنسانية:** حيث يقضي هذا المبدأ بوجوب معالجة المعاناة الإنسانية أينما وجدت.

– **مبدأ النزاهة:** ويقتضي وجوب تقديم المساعدة على أساس الحاجة، دون تمييز.

– **مبدأ الحياد:** حيث ينبغي على الجهات والمؤسسات الإنسانية المعنية عدم اتخاذ أية موقف أثناء الصراعات.

– **مبدأ الاستقلال:** وهو المبدأ القاضي بوجوب أن يكون العمل الإنساني مستقلاً عن الأهداف السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو غيرها.

عملية تقييم الاحتياجات

في أوقات الأزمات، توفر معايير سفير (Sphere Standards) مجموعة من المبادئ وحداً أدنى من المعايير الإنسانية، في أربعة مجالات رئيسية للاستجابة الإنسانية: إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، والأمن الغذائي والتغذية، والمأوى والسكن، والصحة. تُستخدم هذه المعايير كإطار لتوجيه الأعمال الإنسانية، بما في ذلك تقييم الاحتياجات أثناء النزاعات وبعدها. فيما يلي نظرة عامة حول كيفية تطبيق معايير اسفير على تقييم الاحتياجات في حالات النزاع:

المعايير الرئيسية لتقييم الاحتياجات

بما أن مجموعات العمل الإنسانية نشطة بالفعل في قطاع غزة، فإن كل مجموعة يمكنها أن تقود التقييم المتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية لكل قطاع على حدا. ومن الجيد، أن نظام مجموعات العمل الإنساني (Humanitarian Cluster System) يحتوي على معظم أدوات التقييم، بما في ذلك كيفية جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار ودعم السكان المتضررين.

1. إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية

– تقييم احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، يعمل بشكل أساسي على تحديد مدى توفر مصادر المياه وجودتها، ومدى توفر مرافق الصرف الصحي، بالإضافة إلى إمكانية اتباع ممارسات العناية والنظافة الشخصية.

– بالإضافة إلى ما سبق، يعمل هذا المعيار على تقييم مخاطر الأمراض المنقولة عبر المياه، والتخطيط للتدخلات وفقًا لذلك.

2. الأمن الغذائي والتغذية

– يقوم هذا المعيار بتقييم مدى توفر الغذاء، وبالتحقق من القدرة التشغيلية للسوق، بالإضافة إلى دراسة الحالة الغذائية للسكان.

– علاوّ على ما سبق، يعتبر هذا المعيار مسؤولاً عن تحديد المجموعات المعرضة لمخاطر سوء التغذية، وبالتالي التخطيط للتدخلات الغذائية المناسبة.

3. المأوى والمسكن

– هذا المعيار هو مسؤول بالدرجة الأول عن تقييم مدى الضرر الذي لحق بالإسكان والبنية التحتية.

– كما يعمل هذا المعيار على تحديد مدى الحاجة إلى المأوى الطارئ، وعلى إيجاد الحلول طويلة المدى المتعلقة بالإسكان، ، بالإضافة إلى التخطيط المتعلق بإعادة التوطين على المدى الطويل.

4. الصحة

– يتمثل الوظيفة الأساسية لهذا المعيار في تقييم الحالة الصحية العامة للسكان، ومدى توفر الخدمات الصحية، وحالة تفشي الأمراض.

– فضلاً عن ذلك، يُعنى هذا المعيار بالتخطيط للتدخلات الصحية الفورية والتدخلات الصحية طويلة المدى، بما في ذلك توفير الأدوية الأساسية والرعاية الطبية.

المواضيع المشتركة بين مختلف القطاعات

– **الحماية:** حيث لا بد من التأكد بأن التقييمات تأخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالحماية، مثل العنف القائم على النوع

الجدول 1
المراحل الأساسية للتقييم

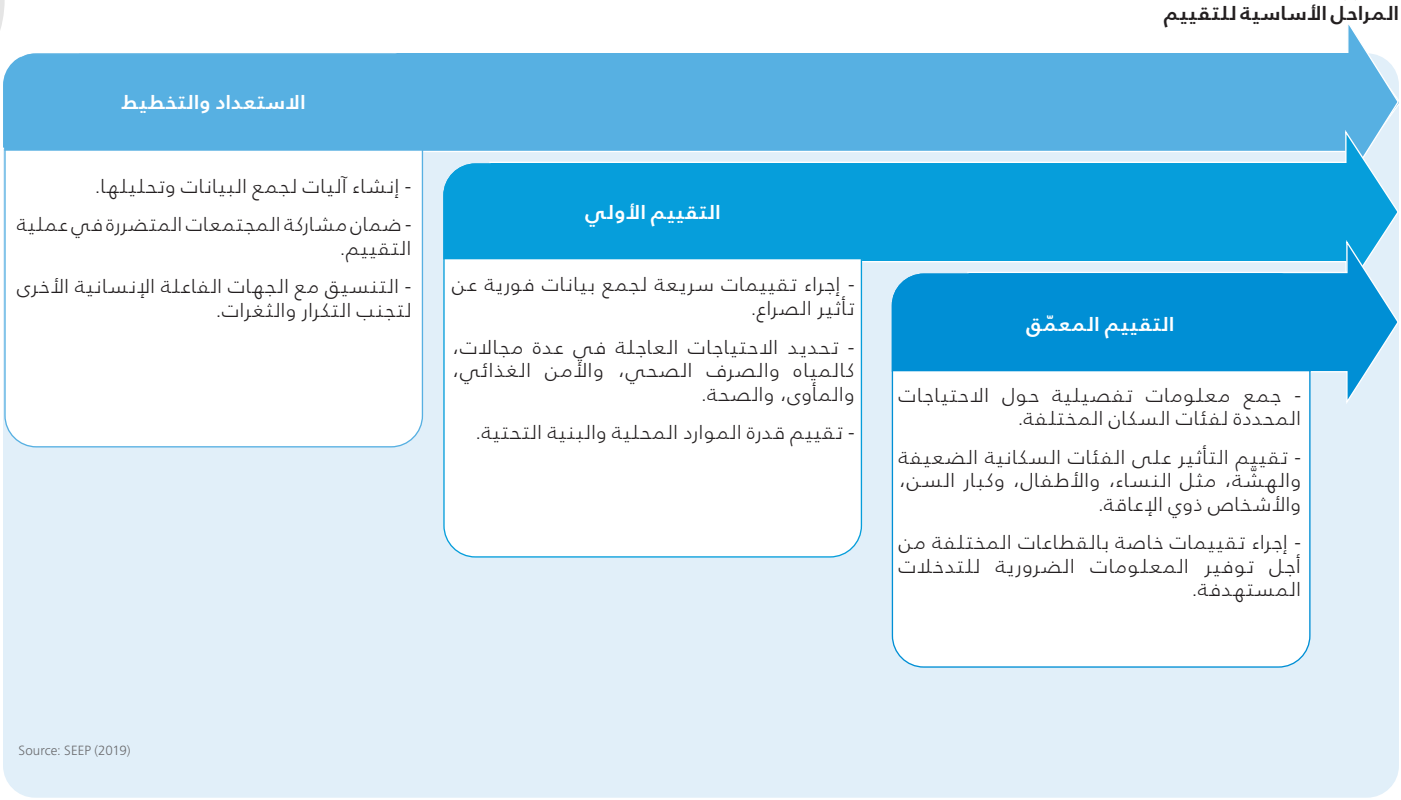

Source: SEEP (2019)

الاجتماعي، وقضايا حماية الطفل.

– **المشاركة المجتمعية:** حيث تشترك جميع القطاعات في وجوب إشراك المجتمعات المتضررة في التقييم وفي عمليات التخطيط المتعلقة بالاستجابة السريعة، من أجل ضمان أن تكون هذه التدخلات مناسبة ومقبولة من قبل المجتمع.

– **التنسيق وتبادل المعلومات:** حيث لا بد من إجراء التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل في المجال الإنساني، بالإضافة إلى تبادل المعلومات لضمان استجابة شاملة.

تقييم الاحتياجات والأضرار لمرحلة ما بعد الصراع

تتطلب هذه المرحلة بذل جهود حثيثة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات المعنية الرئيسية. وفي الحالة الطبيعية التي توجد فيها حكومة فاعلة، فإنه من المفترض أن تتولى تلك الحكومة مسؤولية إعداد وتنظيم قواعد بيانات التقييم الرئيسية، ، كما تتولى مسؤولية تنسيق مرحلتي التعافي وإعادة الإعمار.إلّا أنه وفي ظل غياب تلك الهيئات الحكومية الفاعلة، فمن الممكن للمجتمعات المحلية وللمنظمات الأهلية -وبدعم من وكالات الأمم المتحدة- أن تتدخل لسد الفجوات، إلى حين إعادة تأسيس الهياكل الحكومية المناسبة.

احتياجات إعادة الإعمار وتقييم الأضرار

تشمل هذه المرحلة تقييم احتياجات إعادة التأهيل وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة، واستعادة الخدمات الأساسية المطلوبة لمواصلة الحياة اليومية، بما يطال جميع القطاعات العامة والخاصة، تمهيداً لبدء عملية الإنعاش الاقتصادي، مع التركيز على تحسين سبل العيش الكريمة للفئات الهشّة .

ومن المحبّذ للمنظمات الرائدة في هذا الإطار أن تقوم بإشراك كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ووكالة الأونروا -بدعم من المنظمات الدولية غير الحكومية والوزارات الأخرى في كل من قطاع غزة والضفة الغربية- من أجل إنشاء فرق وأدوات تقييم تستند إلى الدروس المستفادة من تجربة حرب عام 2014. كما يجب إشراك عدد من الجهات الفاعلة الأخرى في مثل هذه التقييمات، مثل الغرف التجارية، ونقابات المهندسين، والاتحادات الصناعية، ومركز التجارة الفلسطيني (PalTrade)، بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات العربية ذات الاختصاص.

وضمن هذا الإطار، فإن ثمّة مجموعة من الإجراءات الواجب اتباعها، لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين وغيرهم من الأشخاص المتضررين بصورة فورية. ويجب أن تحظى تلك الإجراءات بأولوية قصوى، بحيث لا يتم إرجاء اتخاذها نتيجة للمزيد من الاستجابات الاستراتيجية المعقدة، مثل الإنعاش الاقتصادي والتعافي، والتي عادةً ما تمتد لفترة زمنية أطول ويمكن تقسيم تلك الإجراءات المشار إليها أعلاه، إلى أربع مجموعات رئيسية:

1. تقييم المسكن والمأوى: لقد أدى الصراع إلى تدمير عشرات الآلاف من المساكن، مما أدى إلى نزوح العديد من الأسر. ولذا، فلابد من التعجيل بإعادة بناء الوحدات السكنية المدمرة من أجل استيعاب السكان النازحين وتوفير حلول دائمة لهم.

2. تقييم البنية التحتية، والخدمات، والقطاعات الاقتصادية: يمهد هذا التقييم الطريق لإجراء المزيد من التقييمات، ولتعزيز الدعم المتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية.

3. التقييم البيئي والتقييم الاجتماعي-الاقتصادي: تتضمن هذه العملية تقييم الاستجابة الفورية والاستجابة طويلة المدى، بهدف التخفيف من الآثار البيئية السلبية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، في المناطق المتضررة في قطاع غزة. ويشمل هذا التقييم كذلك، تقييم الحيز المكاني، ومتطلبات إعادة التوطين، من أجل لتحسين الظروف العامة

فـي قطـاع غـزة.

4. تقييم الأسـواق المحلية، والقدرات المحلية اللازمة للمساهمة فـي عمليـة إعـادة الإعمـار، بحيـث تضمـن تنفيـذ تلـك العمليـة بفاعليـة وكفـاءة.

بعـض المسـائل المشـتركة بيـن القطاعـات المختلفـة، والتـي يجـب مراعاتهـا عنـد إجـراء التقييـم

– إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة والمهمشة في كل ما يتعلق بالاستجابة.

– إشـراك المجتمـع المحلـي، مـع الأخـذ بعيـن الاعتبـار تفضيـلات السـكان ووجهـات نظرهـم.

– مراعاة مخاطر الحماية أثناء إجراء التقييم، مثل الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة، والمباني المعرضة لخطر الانهيار.

التحديات الرئيسية التي تشوب عملية التقييم:

– غياب الحكومة وانهيار العديد من المؤسسات المحلية بسبب الدمار واسع النطاق الناجم عن الحرب.

– عدم إزالة مخلفات الحرب المتفجرة والذخائر غير المنفجرة.

– المخاطر الصحية التي تهدد فرق التقييم في بعض المناطق.

– الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية إزالة الحطام والأنقاض.

– حاجة الطواقم والكفاءات الحلية إلى التدريب.

– فقدان وثائق الملكية والأرشيف العام الذي يثبت الملكية.

– النزاعات المجتمعية وغياب قوات حفظ النظام.

تقييم الأضرار وفقاً للقطاع المستهدف

التنسيق والتنفيذ

– **التعـاون متعـدد الأطـراف:** حيـث يتوجـب إشـراك المنظمـات الدولية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية في عملية التقييم والتعافي.

– **المشـاركة المجتمعيـة:** حيـث لا بـد مـن إشـراك المجتمعات المحليـة فـي تخطيـط وتنفيـذ جهـود التعافـي، لضمـان تلبيـة احتياجاتهـم ومراعـاة أولوياتهـم.

– **الرصـد والتقييـم:** حيـث يتعيـن كذلـك إنشـاء إطـار قـوي للرصـد والتقييـم، بهـدف مراقبـة مـدى إحـراز النجـاح، وضمـان الشـفافية، ومـدى إمكانيـة إجـراء تعديـل للخطـط عنـد الحاجـة.

الجدول 3
تقييم الأضرار وفقاً لكل قطاع المستهدف

	خطة التقييم			عملية التعافي		
القطاع	مسح الأضرار	تحليل الاحتياجات	تقدير التكلفة	الإغاثة الفورية	إعادة الإعمار	التمويل
1 **قطاع الاسكان**	إجراء مسح تفصيلي للمباني السكنية باستخدام صور الأقمار الصناعية ولقطات الطائرات بدون طيار لتحديد الهياكل المدمرة والتالفة.	تقييم عدد الأفراد وعدد الأسر النازحة، وإعطاء الأولوية للمناطق بناءً على شدة الأضرار، وتحديد حلول الإسكان المؤقتة.	تقدير تكاليف إعادة إعمار وإصلاح المنازل.	تقدير تكاليف إعادة بناء وإصلاح المنازل. توفير الملاجئ المؤقتة والمساكن الطارئة.	وضع وتنفيذ خطة لإعادة بناء المساكن، مع إعطاء الأولوية للحالات الأكثر سوءاً.	تأمين المساعدات والاستثمارات الدولية لمشاريع إعادة الإعمار.
2 **قطاع الصحة**	استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لتقييم الأضرار التي لحقت بالمستشفيات والعيادات والمراكز الصحية.	المعدات والإمدادات: تقييم الخسائر في المعدات الطبية والأدوية وغيرها من الإمدادات. احتياجات الموظفين: تقييم التأثير على العاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك الأضرار المتعلقة بوقوع ضحايا بين صفوف أولئك العاملين، أو تعرضهم للنزوح.		إنشاء مرافق طبية مؤقتة وضمان توفير الخدمات الطبية الطارئة. سلاسل التوريد: استعادة سلاسل التوريد للمعدات الطبية والأدوية.	إعادة بناء وإصلاح المرافق الصحية مع التركيز على تحسين القدرة على الصمود أثناء وقوع الحروب المستقبلية.	

القطاع	خطة التقييم			عملية التعافي		
	مسح الأضرار	تحليل الاحتياجات	تقدير التكلفة	الإغاثة الفورية	إعادة الإعمار	التمويل
3 قطاع التعليم	إجراء مسح للمدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية لتحديد الأضرار. التأثير على الالتحاق بالمرافق التعليمية: تقييم عدد الطلاب النازحين وحجم الانقطاع في الخدمات التعليمية.	تحديد الحاجة إلى المواد والبنية التحتية التعليمية.		أماكن التعلم المؤقتة: إنشاء فصول دراسية ومراكز تعليمية مؤقتة. خدمات الدعم: توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين المتضررين من الحرب.	إعادة بناء المدارس والمرافق التعليمية بتصاميم هندسية محسنة تجعلها أكثر قدرة على الصمود في حال نشوب حروب مستقبلية.	
4 قطاع المياه والصرف الصحي	استخدام صور الأقمار الصناعية لتقييم الأضرار التي لحقت بمحطات معالجة المياه وخطوط الأنابيب ومرافق الصرف الصحي. انقطاع الخدمة: تقييم حجم انقطاع الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وتأثيرها على الصحة العامة.	الاحتياج للموارد: تحديد المواد والموارد المستخدمة في تنفيذ الإصلاحات الفورية والإصلاحات طويلة المدى.		خدمات الطوارئ: توفير إمدادات مياه وخدمات صرف صحي مؤقتة.	إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. الحلول المستدامة: الشروع في تبني ممارسات مستدامة في إدارة المياه وبناء والبنية التحتية اللازمة للحد من هشاشة هذا القطاع.	
5 القطاع الاقتصادي	التأثير على قطاع الأعمال: تقييم الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعية والتأثير العام على النشاط الاقتصادي. التوظيف: تقييم فقدان الوظائف وتأثير ذلك على سوق العمل المحلي.	تحديد القطاعات الأكثر تضررا، ولا سيما قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.		توفير المساعدات المالية والدعم للشركات المتضررة من الحرب.	إعادة بناء البنية التحتية التجارية والصناعية مع التركيز على التنوع الاقتصادي. خلق فرص العمل: تنفيذ برامج لخلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي، مثل المنح الصغيرة والتدريب المهني.	
6 قطاع الطاقة	استخدام الاستشعار عن بعد والفحوصات الميدانية لتقييم الأضرار التي لحقت بمحطات الطاقة وخطوط النقل والبنية التحتية الأخرى للطاقة. وكذلك تقييم الضرر الذي لحق بمحطات الطاقة المتجددة في المنشآت العامة والخاصة. انقطاع خدمة التيار الكهربائي: تقييم حجم انقطاع التيار الكهربائي وتأثيره على الحياة اليومية.	تحديد الموارد المطلوبة لاستعادة خدمات الطاقة. تحديد الموارد اللازمة لإعادة بناء مصادر الطاقة المتجددة في المنشآت الخاصة والعامة.		الطاقة في أوقات الطوارئ: توفير حلول الطاقة المؤقتة، مثل المولدات والألواح الشمسية.	إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية للطاقة مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة. تنفيذ التدابير اللازمة لزيادة مرونة قطاع الطاقة.	
7 قطاع النقل	أضرار البنية التحتية: تقييم الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور ومرافق النقل العام باستخدام صور الأقمار الصناعية والمعاينات الميدانية. انقطاع خدمات النقل: تقييم انقطاع خدمات النقل وأثره على التنقل.	تحديد المواد والموارد المطلوبة للإصلاحات الفورية والإصلاحات على المدى البعيد.		توفير حلول النقل المؤقتة، مثل خدمات النقل بالحافلات السريعة وتشييد الجسور المؤقتة.	إعادة بناء البنية التحتية للنقل بتصاميم هندسية محسنة واستبدال المعدات والمركبات المفقودة بأخرى حديثة من أجل تحسين الخدمات المتعلقة بالنقل.	
8 قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والفحوصات الميدانية لتقييم الأضرار التي لحقت بمحطات الاتصالات وخطوط النقل والأبراج والبنية التحتية الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك تقييم الأضرار التي لحقت بجميع المرافق والمعدات في المنشآت العامة والخاصة. انقطاع الخدمات التكنولوجية وخدمات الاتصالات: تقييم مدى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وشبكات الهاتف المحمول، والخطوط الأرضية وتأثير ذلك على الحياة اليومية.	تحديد الموارد المطلوبة لاستعادة خدمات الطاقة. تحديد الموارد المطلوبة لإعادة بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الخاصة والعامة		توفير المساعدة الفنية والمالية لاستعادة الاتصال عبر الهاتف المحمول والخط الأرضي. الحفاظ على مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل أنظمة الاتصالات الرئيسية دون انقطاع.	إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتنفيذ التدابير لحماية البنية التحتية الخاصة بهذا القطاع. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود لتشغيل شبكات الجيل الرابع والخامس للإنترنت في قطاع غزة.	

– التوجه نحو الرقمنة في عملية تقييم الأضرار: حيث من شأن ذلك أن يعزز من فعالية وكفاءة عملية التقييم، فضلاً عن دور التحول الرقمي في تحسين آليات الاستجابة السريعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء قاعدة بيانات رقمية مركزية من شأنه أيضاً أن يعزز من مستويات المساءلة فيما يتعلق بالمجتمعات المتضررة.

وفي المحصلة، فإن اتباع الخطوات والإجراءات المشار إليها أعلاه، وتطبيقها على كل قطاع من القطاعات، يمثل حجر الزاوية في الارتقاء بقطاع غزة نحو التعافي الشامل والمستدام من تأثيرات هذه الحرب الضروس.

تشكيل فرق مختصة لتقييم الأضرار

تتطلب عملية تشكيل فرق مختصة لإجراء عملية التقييم، توافر مجموعة واسعة من الموظفين ذوي الخبرات المحلية، إلى جانب ضرورة حشد الدعم الدولي للوصول إلى الهدف المنشود. علاوةً على ذلك، فإن بعض القطاعات الأخرى، فإنها تتطلب وجود خبراء دوليين، إلى جانب الخبرات المحلية، من أجل المساهمة في دعم عملية التقييم.

أضف إلى ذلك، بأن ثمّة حاجة ماسّة إلى وجود خرائط جوية مُعدّة مسبقاً، بحيث يتم الاستعانة بها عند الشروع في تشكيل وتنظيم فرق التقييم، وفقًا لكل قطاع من القطاعات.

تدريب المشاركين على أدوات التقييم ومنهجياته وفقاً لكل قطاع من القطاعات.

إضافة لما سبق، لا بد من إشراك جميع أصحاب المصالح الفاعلين ذوي العلاقة، في الجهود المتعلقة بتخطيط وتنفيذ عملية تقييم الأضرار. ويأتي على رأس قائمة أصحاب المصالح هؤلاء، كل من المؤسسات الحكومية، والسلطات المحلية، والبلديات، وممثلو النازحين، بالإضافة إلى القادة المجتمعيون والمجموعات التي تمثل النساء والشباب. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات والدول المانحة الأخرى، والمؤسسات العربية والإسلامية لمختلفة، أن تلعب هي الأخرى دوراً استشاريًا في هذا الإطار.

الأدوار والمساهمات

تتطلب إعادة توطين السكان الحاصلة ضمن عملية إعادة الإعمار، فهمًا شاملاً للسياق المحلي، ومشاركة نشطة من جانب الجهات المحلية ذات العلاقة، إلى جانب حاجتها إلى استراتيجيات مرنة ومصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الفريدة لكل مجتمع من المجتمعات. وغالبًا ما تشمل عملية إعادة التوطين عدة قطاعات مختلفة.

وفي سياق إعادة الإعمار، فإنه من الأهمية بمكان أن تصميم الاستراتيجيات، والإجراءات، والسياسات المتبعة خصيصًا لتلبية احتياجات محددة. وعادةً ما تشمل هذه الاحتياجات: إعادة بناء البنية التحتية، وإعادة تأهيل المساكن والمأوى، وإعادة توفير الخدمات الصحية، وتحسين جودة التعليم، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتفعيل آليات الإدارة البيئية السليمة. ومن خلال التركيز على المجالات آنفة الذكر، يصبح من اليسير مواءمة جهود إعادة الإعمار بشكل أكثر فعالية مع المتطلبات الفريدة للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.

– الحكومة والسلطات المحلية والبلديات: قيادة وتنسيق جهود التعافي، وتسهيل الخدمات اللوجستية، وضمان الأمن والامتثال للأنظمة المعمول بها.

– الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية: تقديم الخبرة الفنية، والتمويل، ودعم تنفيذ المشاريع المختلفة.

– الوكالات المتخصصة والدول المانحة: تقديم الدعم المالي، وتوفير المساعدة الفنية، والمساعدات الإنسانية.

ـ المنظمات غير الحكومية: إعداد وتنفيذ مشاريع على الأرض، وتوفير خدمات الطوارئ، ودعم مبادرات التعافي المجتمعية.

– القطاع الخاص: المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، والاستثمار في تطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل.

– المؤسسات الأهلية: حشد المشاركة المجتمعية، وتوفير الرؤى المحلية، ودعم المبادرات الشعبية.

– المؤسسات التعليمية والبحثية: إجراء البحوث، وتوفير برامج التدريب وبناء القدرات.

– المؤسسات المالية، مثل البنوك المحلية، والمنظمات النقدية، والهيئات الدولية: تسهيل المعاملات المالية، وتوفير القروض والمنح، ودعم التعافي الاقتصادي.

– وسائل الإعلام: رفع مستوى الوعي، ونشر المعلومات، وضمان الشفافية والمساءلة.

– المجتمع المدني: الدعوة إلى حقوق واحتياجات السكان المتضررين، ورصد مدى التقدم المُحرز، ومساءلة الجهات ذات العلاقة.

– الوكالات والمؤسسات المتخصصة: تقديم الخبرة والدعم الفني في قطاعات محددة، مثل العمل والهجرة والصحة. وتشمل تلك الجهات المتخصصة الجامعات، ومؤسسة (Reach)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة اليونيسيف (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بالإضافة إلى شركات الاستشارات الدولية الخاصة.

ومما لا شك فيه، فإن تلك الجهات تضطلع بدور جوهري في تقييم الأضرار، والتخطيط لعملية التعافي، وتعبئة الموارد، وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في قطاع غزة.

6

التوصيات

إن عملية إعادة إعمار قطاع غزة تتطلب اتباع نهجاً متعدد الجوانب، بحيث يعمل ذلك النهج على معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية مع إرساء الأسس السليمة للتنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، يجب إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية، والإنعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من المنهجيات القائمة على أساس المجتمع، ومن والشراكات الدولية في هذا المجال. ومن خلال اتباع ذلك النهج، يصبح من اليسير لجهود إعادة الإعمار أن تمهد الطريق أمام قطاع غزة ليصبح أكثر مرونة وازدهاراً في المستقبل. وتجدر الإشارة في النهاية، إلى أنه ينبغي للبحوث المستقبلية أن تركز بشكل أساسي على تقييم التأثيرات طويلة المدى للجهود الرامية إلى إعادة الإعمار، وعلى تحديد أفضل الممارسات للتعافي بعد انتهاء الحرب من خلال السياقات المماثلة لسياق قطاع غزة.

- الإغاثة الفورية: يجب إعطاء الأولوية لتوفير المأوى الطارئ، وللوصول إلى الرعاية الصحية، ولتوزيع المواد الغذائية، وذلك بهدف معالجة الاحتياجات العاجلة للنازحين.

-إعادة تأهيل البنية التحتية: التركيز على استعادة الخدمات الأساسية، مثل المياه، والكهرباء، ومرافق الرعاية الصحية، من أجل خلق حالة من الاستقرار في الحياة اليومية للسكان.

-التعافي الاقتصادي: تنفيذ برامج لخلق فرص العمل، ودعم الشركات الصغيرة لإنعاش الاقتصاد المحلي.

-التنمية المجتمعية وبناء القدرات: إشراك المجتمعات المحلية في جهود التعافي، وتعزيز الحكم المحلي، ورفع مستوى القدرات المؤسسية.

-إعادة الإعمار المستدام: اعتماد نهج "إعادة البناء بشكل أفضل"، بهدف جعل البنية التحتية المعاد بناؤها أكثر مرونة واستدامة.

وفي الختام، فإن الخطوات المشار إليها آنفاً تعتبر خطوات حاسمة من أجل تحقيق التعافي وإرساء دعائم الاستقرار في قطاع غزة مستقلاً، لا سيما مع تدفق المساعدات الدولية وتظافر التعاون الدولي متعدد الأطراف.

المراجع

United Nations Institute for Training and Research (UNITAR) (2024): Gaza: Debris Generated by the Current Conflict Is 14 Times More Than the Combined Sum of All Debris Generated by Other Conflicts since 2008, https://unitar.org/about/news-stories/news/gaza-debris-generated-current-conflict-14-times-more-combined-sum-all-debris-generated-other, 01.08.2024.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (2024): UNRWA Situation Report #64 on the situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem, https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-64-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-Jerusalem, 15.01.2024.

World Bank, European Union, United Nations (2024): Gaza Strip Interim Damage Assessment Summary Note, 29 March 2024, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19a-fa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf.

United Nations Satellite Centre (UNOSAT) (2024): Gaza: Building Damage Assessment UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Building Damage Assessment, https://www.arcgis.com/apps/dashboards/11816edccdc24205990a33b1b3afd259, 01.04.2024.

Integrated Food Security Phase Classification (IPC) Famine Review Committee (2024): Famine Review Committee: Gaza Strip, March 2024. Conclusions and Recommendations, https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Famine_Committee_Review_Report_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2024): Humanitarian Needs and Response Update, 2–8 April 2024, https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-and-response-update-2-8-april-2024.

United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF) (2024): NICEF in the State of Palestine Escalation Humanitarian Situation Report No. 24, https://www.unicef.org/media/156451/file/SoP-Humanitarian-SitRep-Escalation-01-May-2024.pdf.

United Nations Office of Geneva (UN Geneva) (2024): Planning the post-war reconstruction and recovery of Gaza, https://www.unogeneva.org/en/news-media/news/2024/04/92267/planning-post-war-reconstruction-and-recovery-gaza.

SEEP Network (2019): Chapter 2: Assessment and Analysis Standards, In: Minimum Economic Recovery Standards (MERS), Humanitarian Standards Partnership, https://handbook.spherestandards.org/en/mers/#ch003.

عن المؤلف

يحظى **عبد الرزاق الغرباوي** بخبرة واسعة تمتد إلى أكثر من خمسة وعشرين عاماً في مجال تطوير وإدارة المشاريع الإنسانية في عدة قطاعات، وعلى رأسها قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، والإيواء، والتعليم، وتحسين سبل العيش، والاستجابة الطارئة، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالمشاركة المجتمعية. لقد ساهم عمل عبد الرزاق الغرباوي في عدد من المؤسسات الدولية الرائدة، كالمجلس النرويجي للاجئين، ومؤسسة قطر الخيرية، ومؤسسة (Save the Children)، وغيرها من المؤسسات، إلى إثراء الخبرة العملية لدى الغرباوي. وبالإضافة إلى كون الغرباوي مهندساً مدنياً بالأساس، فإنه يتمتع أيضاً بخبرة واسعة في مجالات عديدة أخرى، بما فيها التصميم، وإعداد المناقصات، وإدارة المشاريع الضخمة المتعلقة بالبناء وبتأهيل البنية التحتية.

حول المشروع

"وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار غزة" هو مشروع مشترك تنفذه مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). تركز الأوراق البحثية المنشورة في إطار هذا المشروع على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023/2024.

في هذا السياق، لا يتم النظر إلى قطاع غزة باعتباره كياناً منفصلاً، بل باعتباره جزءًا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. كما يتم النظر هنا بأن جميع الخطوات، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير الفلسطيني. الهدف هو تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستمدة من التجارب والخبرات الفلسطينية وإدخالها في النقاش الدولي. تغطي الأوراق مجموعة من الموضوعات مثل الترتيبات الأمنية، والإصلاح السياسي، ودور المرأة، والتخطيط الحضري من أجل التعافي وإعادة الإعمار. وجهات النظر هذه تعكس آراء المؤلف فقط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريدريكا ستوليس، د.كونستانتين فيتشيل (FES)، د. موريل أسيبورغ (SWP)، أ. عمر شعبان (Pal-Think)

طبع

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريا ديلاسيغا، المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب فلسطين

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) أو المعهد الألماني للشؤون الدوليّة والأمنيّة (SWP). ولا يجوز استخدام الوسائط التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراض تجارية دون الحصول على موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت.

© 2025